

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاهما انيابان لمصر منحة قيمتها ١٠١ مليون ين يابانى للمساهمة فى عمل التصميمات التفصيلية للمرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابين المتبادلين بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاهما اليابان لمصر منحة قيمتها ١٠١ مليون ين يابانى للمساهمة فى عمل التصميمات التفصيلية للمرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ١٠ يونية سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٨ فبراير ١٩٩٣

صاحب السعادة

الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

أشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين مشلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب ، مدينة الجيزة ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية (والمشاركة فيما يلى بـ « المشروع ») تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى مائة وواحد مليونين (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ين) (المشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٧ فبراير ١٩٩٤ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين : (يقصد بعبارة رعايا يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) ، الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً

بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم اقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما بعد بـ « العقود التي تم اقرارها ») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (يشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائية ومدىونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لاداء عملهم ، وذلك

فيسا يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحسب كافة المصاريف اللازمة لعمل التصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نياية عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسليم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجلىزى .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

تايزو واتانابى

القاهرة في ٨ فبراير ١٩٩٣

صاحب السعادة

السيد / تايزو واتانابي

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان لدى جمهورية مصر العربية .

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التي تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمسيب ، مدينة الجيزة ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية (والمشار اليه فيما يلى بـ « المشروع ») تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى مائة وواحد مليون ين (١٠١.٠٠٠.٠٠٠ ر.١٠١ ين) (المشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٧ فبراير ١٩٩٤ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين : (يقصد بعبارة رعايا يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) ، الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (يشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع لرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائية ومدىونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك

فيما يتعلق بتوريد الخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة لعمل التصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحسالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسليم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسليم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

موريس مكرم الله

وزارة الخارجية

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٣ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بتاريخ ٨/٢/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها لليابان لمصر منحة قيمتها ١٠١ مليون ين يابانى للمساهمة فى عمل التصميمات التفصيلية للمرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٣ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابين المتبادلين بتاريخ ٨/٢/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاها لليابان لمصر منحة قيمتها ١٠١ مليون ين يابانى للمساهمة فى عمل التصميمات التفصيلية للمرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب بمدينة الجيزة .

ويعمل به اعتبارا من ١٠/٦/١٩٩٣ ؛

صدر بتاريخ ٤/٧/١٩٩٣

وزير الخارجية

عمرو موسى